

الحكومة: تعويضات المتضررين من الهجمات الإيرانية قائمة وفق نتائج الحصر والتقييم



بما يؤثر على التوازنات المالية المعتمدة ومبادرات الخدمات العامة واستدامتها. وفيما يتعلق بالاقترح برغبة بشأن تعويض أصحاب سيارات الأجرة الهجمات الإيرانية، تمضي من خلال إجراءات حكومية قائمة، تستند إلى أعمال حصر الأضرار وتقييمها، بما يضمن معالجة الآثار المترتبة على الاعتداءات وفق الأطر المعتمدة.

وأوضحت الحكومة، في ردها على الاقتراح برغبة بصفة الاستعجال بشأن تعويض أصحاب المجلات التجارية والشركات المتضررة عن فواتير الكهرباء والماء المتراكمة، أن هذه المبالغ تمثل إيرادات عامة مستحقة تخضع للأحكام القانونية والمالية المعمول بها، مشيرة إلى أن الإعفاء منها سيترتب عليه أثر مالي مباشر يتمثل في انخفاض الإيرادات العامة،

حكومي متكامل وتحت إشراف ومتابعة مباشرة من مجلس الوزراء، بما يضمن التعامل مع تداعيات الاعتداءات وفق رؤية مؤسسية شاملة تراعي مقتضيات العدالة وتحفظ المصلحة العامة. وبشأن الاقتراح برغبة بصفة الاستعجال لإقرار حزمة إعفاءات من رسوم الكهرباء والماء والرسوم البلدية

للمنشآت التجارية المتضررة، أوضحت الحكومة أن هذه الرسوم تخضع لتشريعات وضوابط تنظيمية تحدد فئاتها وآليات تطبيقها، وتتيح للجهات المختصة مراجعتها أو تعديلها وفق المتغيرات الاقتصادية والاعتبارات المرتبطة بالمصلحة العامة. أما بشأن تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة

عند الاستيراد للمؤسسات المتضررة، فأكدت الحكومة أن الضريبة لا تمثل في حقيقتها عبئاً مالياً مباشراً على المنشآت الخاضعة لها، إذ يقتصر دور هذه المنشآت على تحصيلها وتوريدها، فيما تكون الضريبة المسددة عند الاستيراد قابلة للخصم أو الاسترداد وفقاً للأحكام القانونية المنظمة لذلك.

توثيق أضرار الهجمات الإيرانية تمهيدا لرفع دعاوى التعويضات الدولية



إلى إصدار عدد من القرارات والتوجيهات الهادفة إلى التعامل المؤسسي المنظم مع التداعيات الناجمة عن الهجمات الإيرانية العدائية الأثمة، حيث تم تكليف وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالتنسيق مع مختلف

الجهات الحكومية ذات العلاقة لحصر وتقييم الأضرار المادية والاقتصادية المترتبة على تلك الاعتداءات، بما يشمل تقدير آثارها المباشرة وغير المباشرة، على القطاعات المتضررة، وذلك وفق آليات عمل منظمة

تكفل الدقة والشمول في الرصد والتقييم. وبينت الحكومة أن مجلس الوزراء وجه الوزارات والجهات الحكومية المختصة كافة إلى توثيق الأضرار الواقعة ضمن نطاق اختصاص

كل جهة، وحصر البيانات والمعلومات والمستندات ذات الصلة، والعمل – من خلال القنوات الرسمية وبالتنسيق مع الجهات المعنية – على إعداد قاعدة بيانات وملف توثيقي متكامل، يُعَدُّ به في دعم أي إجراءات قانونية أو دبلوماسية قد تقتضيها حماية حقوق الدولة ومصالحها.

وفي السياق ذاته، أكدت الحكومة أن الجهات المختصة تواصل أعمالها بصورة مستمرة لحصر مختلف أنواع الأضرار، وجمع وتحليل البيانات وفق منهجية فنية وقانونية واضحة، بما يضمن بناء تصور شامل و دقيق لحجم الأضرار وآثارها، ويعزز جاهزية المملكة لاتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات في ضوء النتائج التي تسفر عنها أعمال الحصر والتقييم.

الحكومة توافق على تطوير القرارات الداعمة للاستثمار

وافقت الحكومة في ردها على الاقتراح بشأن مراجعة وتطوير القرارات الداعمة لجذب الاستثمارات الإقليمية وتعزيز دور الشركات والصناديق الاستثمارية الحكومية، وذلك لتوافقه مع الجهود والمبادرات القائمة التي تنفذها الحكومة لتعزيز البيئة الاستثمارية.

وبينت الحكومة استثمارها في تبني السياسات والإصلاحات التي تعزز بيئة الاستثمار، وتسهم في تسهيل ممارسة الأعمال، وترسخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي وتجاري رائد، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية ويحافظ على تنافسية المملكة وموقعها الريادي.

وأكدت الحكومة حرصها الدائم على تعزيز البيئة الاستثمارية بما يسهم في استقطاب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وترسيخ مكانة المملكة كمركز اقتصادي رائد على المستويين الإقليمي والدولي، وقد عملت الحكومة على تهينة البنية التحتية والبيئة التنظيمية والتشريعية الداعمة لتحقيق هذه الأهداف، من خلال إطلاق وتنفيذ مجموعة من المبادرات والإصلاحات الشاملة التي تستهدف تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين، وتسهيل بدء وممارسة الأعمال. وأشارت الحكومة إلى أنه تم إصدار مجموعة من القوانين المهمة بالتعاون والتنسيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بما يعكس الشراكة المؤسسية في دعم أهداف التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القوانين: قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون إعادة التنظيم والإفلاس، وقانون التحكيم،

إلى جانب التعديلات المدخلة على قانون الشركات التجارية لتعزيز حماية حقوق المستثمرين، كما صدرت قوانين متخصصة في القطاع المالي. وأشارت الحكومة إلى أن هذه الجهود أثمرت عن تحقيق نتائج استثمارية إيجابية وملحوسة، إذ سجلت المملكة في عام 2024م تدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت 2.5 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة مع نهاية العام نحو 45.9 مليار دولار أمريكي، وقد تميزت هذه الاستثمارات بالتنوع الجغرافي، إذ شكلت الاستثمارات الخليجية ما يقارب 69% من إجمالي هذه القيمة، وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات حيوية تشمل: (الخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، وتكنولوجيا المعلومات).

منصة إلكترونية توثق رحلة الباحث عن عمل



بشأن خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال المشاريع الاقتصادية الجديدة، مؤكدة حرصها على تسويق الكفاءات الوطنية لدى المنشآت والمشاريع الجديدة، وإبراز

مهارات البحرينيين بما يعزز فرصهم في التوظيف، إلى جانب ربط احتياجات تلك المشاريع بالإمكانيات الوطنية المتاحة. وأضافت أن الحكومة تعمل على تهينة بيئة جاذبة للمشاريع

الاقتصادية، من خلال تيسير الإجراءات الإدارية ومعالجة التحديات التي تواجهها، بما يسهم في تسريع تنفيذها وتعزيز دورها في توفير فرص عمل نوعية ومستدامة

للمواطنين. وبشأن الاقتراح برغبة المتعلق بوضع استراتيجية وطنية للتوظيف وإحلال البحرينيين محل الأجانب في القطاعين العام والخاص، أكدت الحكومة أن الغايات المنشودة منه تتحقق من خلال أهداف ومحاور الخطة الوطنية لسوق العمل 2026-2023، إلى جانب المبادرات والبرامج الحكومية ذات الصلة.

كما أوضحت، رداً على الاقتراح برغبة بشأن إجراء دراسة دورية كل أربع سنوات للخصائص المطلوبة في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص، أن أهداف المقترح تتحقق من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات المعنية بمطالبات سوق العمل واحتياجاته.

إلا السعودية.. الأم التي تربت على أبنائها وتذود عنهم عند الشدائد في خليجنا العربي، بل هي حامية الأمنين ونصيرتهم في حقوقهم، كيف لا نقف في ظهرها، وهي الشامخة الباسقة، مهبط الوحي وأرض الحرمين، وقبلة المسلمين.

هكذا تلهج ألسنتنا بمحبتنا الخالصة للسعودية، التي رسمت في وجداننا صورتها الباهية، وشاءت الأقدار أن نعيش فيها ونعمل، حاملين حب بحریننا إليها، وإلى قيادتها وشعبها وكل من سكنها.

ومن هذا المنطلق اكتب توثيقاً لفترة فارقة في تاريخنا الخليجي المشترك، وعن حدث سيسجل في أجندة انتصارات السعودية بحول الله. اكتب بقلم سياسي صرف، وإحساس وطني صادق، لأقول لكم الحقائق كما اعياشها وأدركها: لقد شهدنا في شهر أكتوبر 2026، حدة الاعتداءات الحوئية الاجرامية على المملكة، ما مثل تصعيداً خطيراً طال مطاري أبها الدولي والملك خالد الدولي بالرياض ومطار الملك فهد بالدمام، ووقع شهداء وجرحى. كما أثارت تقارير سابقة عن اعتراض تهديدات نحو مكة والمدينة، ما يعني تجاوزها الحسابات السياسية، ومسها مشاعر المسلمين، واستدعى الأمر موقفاً دولياً واضحاً يرفض تعريض المدنيين والمقدسات للخطر.

وفور ذلك أكدت البحرين تضامنها مع السعودية، كما صدرت إدانات خليجية وعربية ودولية، شددت على رفضها استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. أما السعودية ذاتها فقد أظهرت استقامة ومهابة في مواجهة الحدث وحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها، وتعزيز قدرات الدفاع والإنذار المبكر، وتأمين المنشآت الحيوية، مع تجنب توسيع دائرة الصراع. وتجلي ذلك في استجابتها السريعة على شتى المسارات الأمنية والطوارئ والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية، وكذلك حدوث تواصل رسمي سريع وموثوق يحد من الشائعات، ويحافظ على ثقة المسافرين والمستثمرين.

وربما يتساءل القارئ عن مآل ونهاية الصراع الحالي، فأوضح هنا من واقع معاشية عمل سياسي ودبلوماسي في الرياض: لا يتعارض حق السعودية في الدفاع عن نفسها مع استمرار دعم الحل السياسي في اليمن، بل إن الجمع بين الردع المسؤول والدبلوماسية هو الطريق الأكثر استدامة لمنع تكرار الاعتداء وحفظ السلام. لأن اليمن نفسه لا يمكن اختزلها بجماعة الحوثيين، ولا تحميل الشعب اليمني عبء الجماعات المسلحة. فالتاريخ المشترك بين البلدين، وما شهد من تعاون وتوتر، يؤكد أهمية بناء علاقة مستقبليّة تقوم على حسن الجوار، واستعادة مؤسسات الدولة اليمنية،

أكدت الحكومة في ردها على الاقتراح برغبة بصفة الاستعجال المقدم من أعضاء مجلس النواب بشأن شمول المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي، والأجنبية الحاضرة لأبناء بحرينيين، بدعم رسوم البلدية أسوة بدعم الكهرياء، أن الاقتراح برغبة متحقق في إطار الأدوات والآليات القانونية. وأشارت الحكومة إلى أن الفئات التي تنطبق عليها خدمة التخفيض من الرسوم البلدية هي

أكدت الحكومة أن إعادة تسعير جميع الخدمات الصحية المقدمة للمقيمين والزائرين في مملكة البحرين ستكون محل دراسة بعد اكتمال تطبيق نظام الضمان الصحي عليهم، وذلك على أسس التخصيص المطلوبة في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص، أن أهداف المقترح تتحقق من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات المعنية بمطالبات سوق العمل واحتياجاته.

وأوضحت الحكومة في

من الرياض أطلعكم..

اختبار الردع والاستقرار



بقلم:

د. وجدان فهد

وقدترت على احتكار السلاح المشروع. وهنا المسؤولية ليست على السعودية وحدها، وإن كانت ترتبط بحفظ الأمن القومي للمملكة وحماية حدودها، بل لابد أن تشاركها دول الجوار والمجتمع الدولي في تقليل أظافر الحوئي وقطع العتاد عنه وتسليحه، توازياً مع دعم الحكومة اليمنية الشرعية، ودعم التعافي الاقتصادي والإنساني، إلى جانب ضمانات أمنية قابلة للتحقق، تمنع استخدام الأراضي اليمنية لنش هجمات عابرة للحدود، كما أن اليمنيين

أنفسهم أولى بصون ارضهم والوجود عليها. والرسائل السياسية واضحة من وراء الاعتداءات على الخليج تحديدا منذ أن بدأتها إيران في 28 فبراير 2026 ومن بعدها أذرعها التي أطلقتها من الأراضي العراقية والأراضي اليمنية، ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد، تستهدف التصعيد كورقة ضغط في المفاوضات، غير أن استهداف المدنيين كما رأينا من اعداد الشهداء وضحايا المسيرات والصواريخ وانما يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في العزلة السياسية وتكثيف المطالب الدولية بسرعة المحاسبة والعقوبة لهذا الكيان العدائي والذريع.

وبجانب الردود العسكرية والسياسية المشروعة على تلك الاعتداءات البربرية كما وصفها معالي الأمين العام لمجلس التعاون الأستاذ جاسم البديوي في مقابلته مع عرب فيوز، لابد أن يكون المواطن الخليجي دور أعمق ويدرك خفايا الصراعات، وما ينقله الاعلام الموجه من تزييف عميق للواقع.

وأعطيك مثلاً في الاتصال السياسي: في بيانات الإدانة التي صدرت من بعض الدول رسميا لم تشر إلى الحوئي، بل عبرت بإدانتها للضلال اليمنية ككل، لماذا؟

ليس خوفاً، ولكن في عقيدتها السياسية تريد البقاء على مسافة واحدة مع كل الأطراف لمصالحها الاقتصادية والسياسية. بالتالي المتلقي الخليجي عليه أن يفهم ويرفض أية رسالة تصله للتشكيك والفرقة.

بالنهاية نحن موقنون بأن التصعيد في المنطقة سينتهي، ورسالة دولنا الخليجية وصلت الى العالم، فرغم الصواريخ والمسيرات التي فاق عددها 7 آلاف هجمة وجهت إيران وأذرعها 83% منها على الخليج و17% على إسرائيل، إلا أن الاستقرار المستدام هدفنا الاستراتيجي خليجياً، وأن التنسيق قائم بين دولنا الستة، وأن النظام الاقليمي تحكمه سيادة الدول والقانون، لا تهديدات السلاح والجماعات المسلحة.

وإن الكيان الخليجي في صعود بفضل القيادات الحكيمة والشعوب الأمية.

wejdanjassim@

الحكومة تؤكد دعم رسوم البلدية للمرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي

قد كفلت بالفعل آليات قانونية لمعالجة الحالات الإنسانية والاجتماعية التي قد تستدعي التخفيف من الأعباء المالية المرتبطة بالرسوم البلدية، وذلك من خلال نظام الإعفاء أو الإسقاط، وهو ما يتيح النظر في الحالات التي قد تنطبق عليها الاعتبارات التي استبناها الاقتراح برغبة، وفق ضوابط موضوعية وإجرائية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين المخاطبين بأحكام الرسوم البلدية.

البحريني المتزوج من أجنبية، والمطلقة أو الأمثلة البحرينية التي تقيم بمفردها في مسكن مستأجر، والمطلقة أو الأمثلة البحرينية التي تقيم في مسكن مستأجر بصحبة أبنائها. أما فيما عدا هذه الحالات فقد أجاز المشرع معالجة الحالات الإنسانية أو الاجتماعية الخاصة من خلال آلية الإعفاء أو الإسقاط من الرسوم البلدية. وبينت الحكومة أن التشريعات واللوائح القائمة

الحكومة: تطبيق «الضمان الصحي» سينظم تسعير الخدمات الصحية

للشروط والضوابط التي يحددها عقد تمويل الخدمات الصحية. وأشارت إلى أن العمل بين مختلف الجهات المعنية وذات الاختصاص لاستكمال متطلبات تطبيق نظام التأمين الصحي على الزائرين، بما يكفل شمولهم بالتغطية الصحية المناسبة، ويحقق التكامل بين مقدمي الخدمات الصحية وشركات التأمين.

ردها على اقتراح برغبة بشأن زيادة رسوم جميع الخدمات الصحية على غير البحرينيين العاملين في المملكة والزائرين، أنه مع بدء تطبيق نظام الضمان الصحي، وما يتضمنه من اشتراط إلزامي للتأمين الصحي على المقيمين والزائرين، ستتولى شركات التأمين توفير الرزمة الصحية الإلزامية، إلى جانب الرزم الصحية الاختيارية للمقيمين، وفقاً

كتب: وليد دياب

أكدت الحكومة أن إعادة تسعير جميع الخدمات الصحية المقدمة للمقيمين والزائرين في مملكة البحرين ستكون محل دراسة بعد اكتمال تطبيق نظام الضمان الصحي عليهم، وذلك على أسس التخصيص المطلوبة في سوق العمل بالقطاعين العام والخاص، أن أهداف المقترح تتحقق من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات المعنية بمطالبات سوق العمل واحتياجاته.

وأوضحت الحكومة في